وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
النجف الأشرف
قسم القانون

الاتهام في الدعوى الجزائية
(دراسة مقارنة)

اطروحة

تقدم بها الطالب يقظان حميد خضير

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف الأستاذ الدكتور
ناصر كريمش خضر الجوراني

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ
ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗاۚ
وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ

صدق الله العظيم

القصص: ٨٠

www.belardbyraqee.com

الإهداء

إلى الذي بذل جهد السنين سخياً وصاغ من الايام سلالم العلم لأرتقي بها وجعل نفسه شمعةً تنير لي الدرب

.... أبي العزيز اطال الله في عمره

إلى من رأيت النور وانا بأحضانها طفلاً وغمرتني بالحب والحنان، الى من جعل الله الجنة تحت قدميها

..... أمي الغالية.

إلى سندي وعوني في الدنيا

.... إخوتي وأخواتي وعائلتي

إلى شهداء العراق الذين سالت دمائهم في سبيل الوطن

www.bekardbyapps.com

شكر وعرفان

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته، وصل اللهم على خاتم الرسل من لا نبي بعده صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات، ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما من وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الاطروحة، بعد يسر العسير، وذلّل الصعاب، وفرج الهم.

لا يسعني إلا ان اتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة معهد العلمين المتمثلة بمؤسسها المغفور له محمد بحر العلم وإلى من أكمل مشوار العلم فيها الدكتور إبراهيم بحر العلوم وإلى اساتذة المعهد كافة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى رمز التواضع والعطاء مثال الأمل والتفاؤل المشرف على اطروحتي الاستاذ الدكتور ناصر كريمش خضر الجوراني لما بذله معي من جهد، وما قدمه من ارشادات ونصائح ومتابعة متواصلة طوال مدة اشرافه على اطروحتي، وتزويدي بمعلومات علمية قيمة وملاحظاته اغنت البحث فجزاه الله كل الخير والتوفيق والنجاح.

وشكر خاص لرئاسة استئناف المثنى الاتحادية ورئاسة محكمة استئناف ذي قار الاتحادية لما قدموه لي من ارشادات ونصائح وتزويدي بعدد من الاحكام القضائية التي اغنت البحث، فلهم مني كل الاحترام والتقدير.

كما واتقدم بالشكر الجزيل إلى منتسبي مكتبة معهد العلمين ومجموعة الطاهر للكتب والمراجع العلمية لما قدموه لي من مساعدة.

المستخلص

تمثل الجريمة ظاهرة اجتماعية تهدد أمن المجتمع واستقراره، ووسيلة المجتمع للحد من هذه الظاهرة يتم من خلال توجيه الاتهام وفرض العقوبة على مرتكبها والوسيلة التي حددها المشرع هي الدعوى جزائية، وهذه الوسيلة يتم من خلالها ممارسة حق الدولة في فرض العقاب على مرتكب الجريمة، والطلب من القضاء لإقرار سلطتها في العقاب قبل متهم معين عن طريق اثبات وقوع الجريمة ونسبتها له.

فالدولة بما تملكه من حق موضوعي في فرض الجزاء، فهي تملك حقا إجرائياً في مطالبة القضاء بإقرار حقها من خلال جهة محددة تملك السلطة في تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها، وهذا الحق يمارس من خلال دعوى جزائية يتم رفعها أمام القضاء، فالقاعدة في القانون الجزائي أن لا عقوبة بغير دعوى جزائية يتم النظر فيها من قبل القضاء، وهي أمر ضروري ولازم لسلطة الدولة في العقاب، والممثل عن الدولة في طلب تحريكها وطلب فرض العقوبة على المتهم هو الادعاء العام الذي يعد الجهة الاساس في توجيه الاتهام للمتهم من خلال الدعوى الجزائية.

ورغم اختلاف التشريعات المقارنة في تحديد الجهة التي تمارس الاتهام، إلا أن المتفق عليه أن الجريمة حال وقوعها فأنها ترتب حق للدولة أو للأفراد من توجيه الاتهام إلى مرتكبها لغرض فرض العقوبة عليه. ومن ثم لابد لنا من تحديد مفهوم الاتهام في الدعوى الجزائية الذي يمثل طلب من قبل جهة مخولة قانوناً في تحريك الدعوى الجزائية ضد شخص ما توفرت الأدلة على ارتكابه للجريمة أو المساهمة فيه وان يكون الطلب مستوفي لشروطه الشكلية والموضوعية، وتبدوا اهمية الاتهام من خلال وجود جهات مختصة تباشر تحريك الدعوى الجزائية ومن ثم الرقابة ومتابعتها وكذلك الطعن في الاجراءات في حالة مخالفتها للقانون، والاهمية الاخرى تتمثل أن تتقيد سلطة الاتهام بحدود الدعوى من الناحية الشكلية والموضوعية واثر الاتهام على الجرائم وعلى المساهمين في الجريمة، والجهة المختصة بتوجيه الاتهام هي الادعاء العام (النيابة العامة) إلا أن المشرع العراقي لم يجعل الادعاء العام السلطة الوحيدة التي تباشر الاتهام فقد منح جهات أخرى حق توجيه الاتهام مما كان له التاثير على الدعوى الجزائية من تعدد جهات تحريكها والتي تم الاقتراح على تحديد الجهة المختصة بذلك.

وقد تناول البحث موضوعات هذه الاطروحة في فصول ثلاث، اذ خصص الفصل الاول لتحديد مفهوم الاتهام ومميزاته وعلاقته بالدعوى الجزائية في المبحث الأول و بيان علاقة الاتهام بالدعوى الجزائية في

مبحث ثان ، والفصل الثاني خصص لتحديد الجهة المختصة بالاتهام، وقد خصص المبحث الأول منه لبيان سلطة الاتهام الاصلية، اما المبحث الثاني فكان لسلطة الاتهام الاستثنائية، اما الفصل الثالث خصص لتقيد المحكمة بالاتهام، وقد تناول المبحث الاول تقيد المحكمة بالاتهام في حدوده الشكلية والموضوعية وسلطتها في تعديل أو تغيير بالوصف القانوني للجريمة و المبحث الثاني خصص لتطبيقات تقيد الاتهام .

وختم البحث بخاتمة خصصت لاهم النتائج والمقترحات، منها أن أغلب التشريعات الجزائية قد أوجبت قاعدة تقيد المحكمة بوقائع الدعوى الجزائية وعدّتها من القواعد الاجرائية المهمة لتعلقها بالنظام العام، إلا أن المشرع العراقي لم ينص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية مما تسبب في وجود نقص تشريعي يتطلب معالجته، رغم أن القضاء العراقي عالج ذلك في احكامه وذلك لأنه يعد من المبادئ الاساسية ومن مقتضيات العدالة، وضرورة التقيد بما ورد في قرار الاحالة بجميع عناصرها المادية والمعنوية، إذ أن الوصف القانوني يكون للوقائع الواردة في الدعوى سواء كانت من جانب الافعال أو من حيث النصوص القانونية، ومن بين المقترحات: اعادة صياغة تعريف الادعاء العام وفق قانون الادعاء العام المرقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ من خلال تحديد نشاطه واختصاصاته والمهام التي يقوم بها، فضلا عن مقترحات أخرى نأمل ان تسهم في تطوير التشريع العراقي المتعلق بهذا الصدد.

ومن الله التوفيق

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٥
الفصل الأول : مفهوم الاتهام في الدعوى الجزائية	٦-٨٨
المبحث الاول : تعريف بالاتهام في الدعوى الجزائية	٧-٥١
المطلب الأول: مدلول الاتهام في الدعوى الجزائية ومميزاته	٧-٢٧
الفرع الأول : معنى الاتهام في الدعوى الجزائية	٧-١١
الفرع الثاني : صلة الاتهام بنظم الإجراءات الجنائية	١١-٢٠
الفرع الثالث: مميزات الاتهام	٢١-٢٧
المطلب الثاني : ذاتية الاتهام	٢٨-٤٣
الفرع الأول : تمييز الاتهام عن قرار الإحالة	٢٨-٣٤
الفرع الثاني : تمييز الاتهام عن التهمة	٣٤-٤٣
المطلب الثالث / الطبيعة القانونية للاتهام	٤٣-٥١
الفرع الاول/ الاتهام واجب او حق	٤٤-٤٧
الفرع الثاني/ الاتهام سلطة	٤٧-٥١
المبحث الثاني : علاقة الاتهام بالدعوى الجزائية	٥٢-٨٨
المطلب الأول : تقيد الاتهام بقيود الدعوى الجزائية	٥٢-٥٩
الفرع الأول : القيود الشخصية (الشكوى)	٥٣-٥٦
الفرع الثاني : القيود العامة (الطلب و الاذن)	٥٦-٥٩
المطلب الثاني : انقضاء الاتهام بانقضاء الدعوى الجزائية	٦٠-٧٤
الفرع الأول : الطرق الخاصة لانقضاء الدعوى واثرها في الاتهام	٦٠-٦٣
الفرع الثاني : الطرق العامة لانقضاء الدعوى واثرها في الاتهام	٦٣-٧٤
المطلب الثالث : بطلان الاتهام ببطلان إجراءات الدعوى الجزائية	٧٤-٨٨
الفرع الأول : البطلان من الناحية الشكلية واثره في الاتهام	٧٥-٨١
الفرع الثاني : البطلان من الناحية الموضوعية واثره في الاتهام	٨١-٨٨
الفصل الثاني : السلطة المختصة بالاتهام	٨٩-١٦٣
المبحث الأول : سلطة الاتهام الاصلية	٩٠-١٢٢
المطلب الأول : التعريف بسلطة الاتهام الاصلية	٩٠-١٠٠
الفرع الأول : الادعاء العام (النيابة العامة) بوصفه سلطة الاتهام الاصلية	٩١-٩٤

الفرع الثاني : مميزات سلطة الاتهام الاصلية	٩٤-١٠٠
المطلب الثاني : موقف الفقه من سلطة الاتهام	١٠٠-١٠٨
الفرع الأول : الاستناد على وظائف السلطات	١٠١-١٠٢
الفرع الثاني : الاستناد على حقوق اطراف الشكوى	١٠٢-١٠٤
الفرع الثالث : الاستناد على مبدأ حياد القاضي	١٠٥-١٠٨
المطلب الثالث : موقف التشريعات من سلطة الاتهام	١٠٨-١٢٢
الفرع الأول : الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق	١٠٩-١١٧
الفرع الثاني : الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق	١١٨-١٢٢
المبحث الثاني : سلطة الاتهام الاستثنائية	١٢٣-١٦٣
المطلب الاول/ التصدي من المحكمة الجزائية	١٢٤-١٤٨
الفرع الاول / معنى حق التصدي	١٢٥-١٢٩
الفرع الثاني / شروط حق التصدي ومسوغاته	١٢٩-١٣٦
المطلب الثاني/ جرائم الجلسات	١٣٦-١٤٨
الفرع الاول / معنى جرائم الجلسات	١٣٧-١٣٩
الفرع الثاني/ صور جرائم الجلسات وشروطها	١٣٩-١٤٨
المطلب الثالث/ الادعاء المباشر	١٤٩-١٦٣
الفرع الاول/ معنى الادعاء المباشر ونطاقه	١٥٢-١٥٥
الفرع الثاني/ شروط تحريك الدعوى بالادعاء المباشر	١٥٥-١٦٣
الفصل الثالث: حدود تقيد المحكمة بالاتهام	١٦٤-٢٣١
المبحث الأول : الحدود الشكلية لتقيد المحكمة بالاتهام	١٦٥-٢٠٣
المطلب الاول : حدود الدعوى الجزائية واثرها على الاتهام	١٦٦-١٨٥
الفرع الأول : الحدود الشخصية للدعوى الجزائية واثرها على الاتهام	١٦٦-١٧٥
الفرع الثاني : الحدود العينية للدعوى الجزائية واثرها على الاتهام	١٧٥-١٨٥
المطلب الثاني : تغيير أو تعديل الوصف القانوني واثره على الاتهام	١٨٥-٢٠٣
الفرع الأول : سلطة محكمة الموضوع	١٨٥-٢٠٠
الفرع الثاني : سلطة محكمة التمييز الاتحادية	٢٠١-٢٠٣
المبحث الثاني : الحدود الموضوعية لتقيد المحكمة بالاتهام	٢٠٤-٢٣١
المطلب الأول : تقيد المحكمة بالاتهام في الجرائم المستمرة والمتتابعة	٢٠٥-٢١٢
الفرع الأول : تقيد المحكمة بالاتهام في الجرائم المستمرة	٢٠٦-٢٠٩

الفرع الثاني/ تقيد المحكمة بالاتهام في الجرائم المتتابعة	٢٠٩-٢١٢
المطلب الثاني : تقيد المحكمة بالاتهام في الجرائم المرتبطة وجرائم الاعتياد	٢١٢-٢١٧
الفرع الأول :تقيد المحكمة بالاتهام في الجرائم المرتبطة	٢١٢-٢١٤
الفرع الثاني : تقيد المحكمة بالاتهام في جرائم الاعتياد	٢١٤-٢١٧
المطلب الثالث : تقيد المحكمة بالاتهام في المساهمة الجنائية والنتيجة الجرمية	٢١٧-٢٣١
الفرع الأول : تقيد المحكمة بالاتهام في المساهمة الجنائية	٢١٨-٢٢٤
الفرع الثاني : تقيد المحكمة بالاتهام في النتيجة الجرمية	٢٢٤-٢٣١
الخاتمة	٢٣٢-٢٣٩
المصادر	٢٤٠-٢٥٨
الملخص باللغة الانجليزية	1-3